

وضد المطرد ، هو : الاتفاق<sup>(١)</sup> وتسمى تغيرات الحروف اتفاقية ، إذا حصلت ليس في كل كلمة وقع فيها هذا الحرف ، بل في بعضها فقط ، فلا قانون لحصولها ، بل هي في الظاهر حصلت اتفاقا ، وفي الباطن ينبغي أن يكون لحصولها ، وعدم حصولها ، سبب لنعرفه نحن .

والتغيرات المطردة منها مطلقة ، ومنها مقيدة بالشروط . أما المطلقة فكبابا-ال  
الهاء فاء ، فإننا لا نجد لهذا الانقلاب شرطا مسوتيا يقيد به . وأما المقيدة فمثالها أن الميم  
الأصلية في أواخر الكلمات ، صارت نونا عربية ، وذلك أن قلب الميم نونا ، مطرد من  
جهة أنه حصل في كثير من الكلمات ، لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر على أواخر  
تلك الكلمات فقط ، ولم يتعدّها<sup>(٢)</sup> إلى أوائلها ، ولا أواسطها ؛ مثاله التنوين ، فإن  
أصله ميم كما كان في الأكديّة والسبئية مثل : بيت baytin ، بيت baytin ، بيتاً  
baytan أصلها : بيت baytum ، بيت baytim ، بيت baytam . وكلمة : إن in فإنها  
في العبرية : im . وقليل من الكلمات لم يطرأ على أواخرها هذا التغير ، لسبب  
خاص ، مثالها : الضمائر ، نحو : « أنتم » و « هم » . والسبب في بقاء الميم فيها على  
حالتها ، هو أن الميم لم تكن في الأصل انتهائية في هذه الضمائر ، فأصلها : أنتمو ،  
وهو ، بالواو . وكثيرا ما توجد على هذه الصورة في قراءات القرآن الكريم ، وفي الشعر .

فإن تساءلنا : أية علة أوجبت هذه الانقلابات الصوتية القانونية ، أي  
المطرده ؟ لن يمكننا أن نرد جوابا شافيا ، فإننا لانعلم علل تغيرات النطق ، علما بينا  
يقينيا ، إلا في قليل من الحالات ؛ منها أن الأكديّة فقدت كل الحروف الحلقية  
الخنجرية ، كالعين والحاء . وسبب ذلك أن العراق كان يسكنه في أول الوقت

(١) حاصل التعيرات حد المؤلف ، أنها قسمان : مطردة ، واتفاقية وهي الشاذة . أما المطردة فتقسم إلى  
مطلقة ( تاريخية ) ومقيدة ( تركيبية ) . وانظر مقالنا : « التعيرات المارحة والمرحبة بالمحسوسات » في مجلة مجمع  
اللغة العربية ج ٥٠ / ١ ( سنة ١٩٧٥ م ) .

(٢) في الأصل : « لم يتعدّها » وهو خطأ .